



يومية مغربية شاملة Quotidien Marocain d'information

مدير النشر: د. عبد المنعم دلمي
الإيداع القانوني: 3 ص 2000

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.assabah.press.ma

الإيراع 1 أشتنبر 2010
العدد 3233 السنة الحادية عشرة - السعر: 3 دراهم

العدل والإحسان تقاضي الفرقة الوطنية

بيانات معتقلي الجماعة من داخل السجن تؤكد تعرضهم للتعذيب

في حالة سراح مثلوا أمس (الثلاثاء) أمام قاضي التحقيق بمحكمة الاستئناف بفاس في إطار إتمام مسطرة المحاكمة مع المشتكى التي بدأت الأسبوع الماضي، مضيفاً أن الأمر يتعلق بكل من أبو علي النور وهشام الوباري وطارق مهلة ومحمد بقلول وعز الدين السليمانتي. وكانت الفرقة الوطنية للشرطة القضائية اعتقلت سبعة أعضاء من جماعة العدل والإحسان بفاس بناء على شكاية وجهها المحامي محمد الغازي العضو السابق في الجماعة نفسها بتهمة الاختطاف والتعذيب.

وأوضحت شهادات المحامي نقلها تقرير سابق للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان أن الغازي تعرض للتعذيب من طرف أفراد الجماعة المعتقلين بعد قراره مغادرتها.

وأوضح المشتكى في شهادته أنه تلقى دعوة من طرف كاتب فرع الدائرة السياسية لجماعة العدل والإحسان للاجتماع به عشية 21 ماي الماضي على الساعة الخامسة بمنزل أحد أعضاء الجماعة، إلا أنه تم تغيير المكان المحدد بمكان آخر هو منزل آخر بجبله، مضيفاً أنه نقل على متن سيارة إلى مكان مجهول داخل عمارة غير مأهولة في ملكية عائلة أحد أعضاء جماعة العدل والإحسان، ليتم تجريده من ملابسه وممارسة التعذيب عليه بواسطة الضرب والركل والرأس خاصة في جهازه التناسلي، كما تم تهديده بالقتل بواسطة سكين، وإرغامه على الإدلاء بشهادة مدونة بالصوت والصورة، تفيد أنه يتعاون مع هيئة العدالة بفاس وتقابة المحامين وينقل إليهما الأخبار السرية للجماعة.

والتعذيب.

وأوضحت شهادات المحامي نقلها تقرير سابق للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان أن الغازي تعرض للتعذيب من طرف أفراد الجماعة المعتقلين بعد قراره مغادرتها.

وأوضح المشتكى في شهادته أنه تلقى دعوة من طرف كاتب فرع الدائرة السياسية لجماعة العدل والإحسان للاجتماع به عشية 21 ماي الماضي على الساعة الخامسة بمنزل أحد أعضاء الجماعة، إلا أنه تم تغيير المكان المحدد بمكان آخر هو منزل آخر بجبله، مضيفاً أنه نقل على متن سيارة إلى مكان مجهول داخل عمارة غير مأهولة في ملكية عائلة أحد أعضاء جماعة العدل والإحسان، ليتم تجريده من ملابسه وممارسة التعذيب عليه بواسطة الضرب والركل والرأس خاصة في جهازه التناسلي، كما تم تهديده بالقتل بواسطة سكين، وإرغامه على الإدلاء بشهادة مدونة بالصوت والصورة، تفيد أنه يتعاون مع هيئة العدالة بفاس وتقابة المحامين وينقل إليهما الأخبار السرية للجماعة.

في سياق متصل، أكد المصدر ذاته أن أربعة معتقلين ومتهم

علمت «الصباح» من مصدر مطلع داخل جماعة العدل والإحسان أن محاميي الجماعة وضعوا، أول أمس (الاثنين)، شكاية لدى الوكيل العام بالمجلس الأعلى بالرباط ضد الفرقة الوطنية للشرطة القضائية. وأوضح محمد جلال، عضو هيئة دفاع المعتقلين السبعة في أحداث مدينة فاس، أن الشكاية وضعت لدى الوكيل العام بالمجلس الأعلى الذي سيحيلها على رئيس الغرفة الجنائية بالمجلس للنظر فيها على اعتبار أن الفرقة الوطنية للشرطة القضائية ذات اختصاص وطني.

وحول أسباب وضع الشكاية، أكد المصدر ذاته أنها جاءت استنادا إلى بيانات المعتقلين الذين أصدرها من داخل السجن يقولون فيها بتعرضهم للتعذيب خلال مرحلة توقيفهم لدى الفرقة الوطنية للشرطة القضائية، مضيفاً أن الفحص الطبي الذي أجري على المعتقلين وإن جاءت نتائجه محتشمة فإنه أوضح في بعض الحالات تسجيل بعض الآثار الخفيفة للتعذيب.

وشدد المصدر ذاته على أن الشكاية تأتي لأن الدولة ملزمة بحكم القانون بضمان سلامة أي معتقل خلال فترة اعتقاله لدى الأجهزة الأمنية، مضيفاً أن هذه الأخيرة ملزمة كذلك بإحالة الموقوفين لديها على الفحص الطبي لدى أحد الأطباء، أو على المستشفى إذا ما كانوا يعانون أثناء إيقافهم جرحا أو إصيبوا بها أثناء عملية التوقيف.

وأشار المصدر ذاته إلى أن دفاع المعتقلين السبعة سيقومون إذا لزم الأمر بالمطالبة باستدعاء الشهود أمام المحكمة من أجل الاستماع لهم حول الطريقة التي تم بها توقيف المعتقلين.

في سياق متصل، أكد المصدر ذاته أن أربعة معتقلين ومتهم

مصرع مؤطر أنقذ تسعة أطفال من الغرق

موجة غادرة بأحد شواطئ آسفي تخطف تسعة أطفال ومؤطرمهم ينقذهم من موت انتقم منه شر انتقام



علي سعادي رفقة عدد من الأطفال المستفيدين من المخيم ومنهم من أنقذه الضحية من الموت

(خاص)

المطالبة بفتح تحقيق في الصفقات العمومية

مكاتب دراسات تدعو إلى أعمال قواعد الشفافية والمنافسة الشريفة

دعا عدد من مكاتب الدراسات إلى فتح تحقيق في الاختلالات التي تشوب الصفقات العمومية للجماعات المحلية، خاصة بعد أن كشفت تحريات المفتشية العامة للإدارة الترابية خروقات تشوب الصفقات العمومية بالعديد من المدن، عنوانها البارز غياب المنافسة الشريفة، إذ تحتكر ثلاثة مكاتب للدراسات جل الصفقات التي يتم الإعلان عنها. وفي الوقت الذي تنكب وزارة الداخلية، منذ فترة، على بلورة حلول ناجحة لمعضلة الصفقات العمومية غير الشفافة، استنكر مهنيو القطاع احتكار سوق الصفقات العمومية من طرف مكاتب وشركات محددة، مطالبين وزارة الداخلية بتكثيف تحريكها من أجل الضرب على أيدي المتورطين في تلك الخروقات، والحرص على ضمان شروط المنافسة الشريفة في الحصول على الصفقات العمومية، والحد من غيب الشفافية والنزاهة، واحتكار الصفقات العمومية من طرف مكاتب دراسات يتم انتقاؤها بغناية للفرز بها.

وحسب المعلومات التي توفرت عليها «الصباح»، فإن مهنيي القطاع يشكون من انعدام قواعد الإنصاف والتعامل بالمساواة، في ما يخص الصفقات العمومية. وأخر مثال حول الاختلالات التي تشوب منح الصفقات، الإعلان عن صفقة بالجماعة القروية آيت إسحاق، بإقليم خنيفرة تتعلق بإنجاز دراسات تقنية وتبني أشغال التهيئة بالسوق الأسبوعي، والمجزرة والطرق (الطرق القروية، والإنارة العمومية، والتطهير، والفضاءات الخضراء). واستنكر مهنيون وجود خمس صفقات في دفتر التحملات، متساثلين عمن حرره، وبإي صفة قانونية، وكيف يمكن جمع خمس دراسات مختلفة في دراسة واحدة، ووضيغون أن المكاتب الثلاثة التي تحظى بامتياز الفرز يجبل الصفقات، تتجول بدفاترها الخاصة وغير القابلة للمنافسة الشريفة، وتجد كامل المساعدة من طرف بعض رؤساء الجماعات في بعض المدن مثل الرباط، وفاس، وطنجة، ولقعة السراغنة، وكرسيف، وتازة،

وحتى المعلومات التي توفرت عليها «الصباح»، فإن مهنيي القطاع يشكون من انعدام قواعد الإنصاف والتعامل بالمساواة، في ما يخص الصفقات العمومية. وأخر مثال حول الاختلالات التي تشوب منح الصفقات، الإعلان عن صفقة بالجماعة القروية آيت إسحاق، بإقليم خنيفرة تتعلق بإنجاز دراسات تقنية وتبني أشغال التهيئة بالسوق الأسبوعي، والمجزرة والطرق (الطرق القروية، والإنارة العمومية، والتطهير، والفضاءات الخضراء). واستنكر مهنيون وجود خمس صفقات في دفتر التحملات، متساثلين عمن حرره، وبإي صفة قانونية، وكيف يمكن جمع خمس دراسات مختلفة في دراسة واحدة، ووضيغون أن المكاتب الثلاثة التي تحظى بامتياز الفرز يجبل الصفقات، تتجول بدفاترها الخاصة وغير القابلة للمنافسة الشريفة، وتجد كامل المساعدة من طرف بعض رؤساء الجماعات في بعض المدن مثل الرباط، وفاس، وطنجة، ولقعة السراغنة، وكرسيف، وتازة،

جمعية عدالة تدين قرار توقيف قاضيين

التوبيضي: توقيف قضاة من المجلس الأعلى مسألة خطيرة

القرارات الخطيرة التي عاقبت قضاة قبل المحاكمة، ونشرت على الرأي العام على نطاق واسع عبر وكالة المغرب العربي للأنباء، وعبر الإذاعة والتلفزيون تخرق أسبغ ضمانات المحاكمة العادلة في حق القضاة الذين يطلب منهم مراعاة هذه الشروط في حق كافة الناس.

وأضاف المصدر ذاته أن القرارات التي اتخذها وزير العدل تخرق مبدأ قرينة البراءة وتمس كرامة وسعمة القضاء والقضاة، على اعتبار أنها لم تكن على بحث مع من يهمهم الأمر، أو مواجهتهم بما قد يتوفر من أدلة ضدهم قبل توقيفهم، و لا تستند على أي دليل أو مجرد قرينة، خاصة أن جريدة الصباح نفت نفيا مطلقا أن يكون أحد من القاضيين الموقوفين قد أمدها بالمعلومات، وشدد المصدر ذاته على أن قرار وزير العدل بالتوقيف يشكل نوعا من التهريب في حق أعضاء مؤسسة دستورية يفترض أن تعمل في إطار الشفافية، وأن تحترم حدا أدنى من الحصانة التي يجب ضمانها للقضاة في وجه تغول السلطة التنفيذية وبهيمنتها، مضيفاً أنه يؤكد ما سبق أن صدرته جمعية عدالة مع الجمعيات المغربية الشقيقة التي وضعت مذكرة مشتركة لإصلاح القضاء، والذي سجل في هذا الباب أن القضاة هم أقل الناس تمتعا بالضمانات.

يذكر أن جمعية عدالة، التي تعمل قبل خمس سنوات، تروم المساهمة، إلى جانب المنظمات الوطنية والدولية، في ضمان الحق في محاكمة عادلة واستقلال القضاء.

إسماعيل رويحي

المؤثر في المحاكمة. كما أنه لا يقبل أو يستساع في أي نظام قضائي أو محاكمة عادلة أن سلطة الاتهام ممثلة في وزير العدل الذي يتحول أيضا إلى رئيس للمجلس التأديبي، من ضمنها خاصة بالنسبة إلى أعضاء المجلس الأعلى للقضاء، موضعا أنه في هذه القضية لا يمكن لمجرد الشبهة توقيف أعضاء، بعينهم، في الوقت الذي توجد فيه عدة مصادر للإطلاع على المعلومات خلال مسلسل الدعاوى وما بعدها سواء من داخل الوزارة نفسها أو غير ذلك من المصادر.

وأبرز التوبيضي أن هناك ضغوطات قوية يمارسها القضاء على جميع مصادر المعلومات لاعتبارات موضوعية وإنسانية فهم قد ملوا الانتظار بعد أن طالت أشغال المجلس وكل واحد منهم يريد معرفة مال ملفه وكيف يخطط لاستقبله ومدارس أبنائه إلخ ...

وشدد الأستاذ التوبيضي على أن التحكيمات التي أحاطت بقرار توقيف عضوي المجلس الأعلى تطرح عدة أسئلة، فهناك من يتساءل إذا ما كان للأمر علاقة بإدخال بعض التعديلات على نتائج الدعاوى عن طريق افتعال الشكل برمته.

وفي سياق متصل، أكد بيان لجمعية عدالة تلقت «الصباح» نسخة منه أن هذه

أدانت جمعية «عدالة» قرار وزير العدل بتوقيف القاضيين عضوي المجلس الأعلى للقضاء، جعفر حسون ومحمد أمغار وإحالتهما على المجلس الأعلى للقضاء كمجلس تأديبي.

وقال عبد العزيز التوبيضي، رئيس جمعية عدالة، في تصريحات لـ «الصباح» إن القرار الذي اتخذته وزارة العدل دون الاستماع إلى القضاة الموقوفين ورغم أن «الصباح» كانت شغافة وقدمت خدمة جليلة للحقيقة والعدالة عندما نشرت مجريات التحقيق أمام الفرقة الوطنية للشرطة القضائية الذي أظهر أن صحافييها لم يديلا باسم أي قاضٍ للمحققين.

وأوضح التوبيضي أن المجلس الأعلى للقضاء، باعتباره مؤسسة دستورية من المفروض أن يخضع توقيف أعضائه لمسطرة خاصة تمنح ضمانات قوية، لأنه حتى المسطرة التي طبقت والتي تطبق في حق القضاة العاديين بدعى وجود خطأ جسيم هي في حد ذاتها تمس استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية، لأن وزير العدل هو الذي يوقف القضاة حتى قبل محاكمتهم على أن يعرضوا خلال أجل أربعة أشهر على المجلس الأعلى للقضاء، فلا يوجد أي معيار واضح للخطأ الجسيم، وبالتالي يصبح قرار التوقيف الذي يتخذه الوزير في حد ذاته مبررا للقول بوجود خطأ جسيم.

وأكد التوبيضي أن التوقيف يعتبر عقوبة أولية تسبق المحاكمة، وتصيح هي العنصر

أخبار الصباح

المساء

اختلط الأمر على صاحب عمود «شوف تشوف» في الزميلة مساء، إذ لم يفرق بين المجلس الأعلى، وهو محكمة قانون، وبين المجلس الأعلى للقضاء، وهو مؤسسة دستورية. هذا الجهل مركب لأن صاحب المقال تحدث عن الرئيس الأول للمجلس الأعلى، مصطفى فارس، بصفتة رئيسا للمجلس الأعلى للقضاء، علما أن الأخير يرأسه جلالة الملك، حسب مقتضيات الفصل 86 من الدستور. وينشر هذا التصحيح لكافة غيلة مفيدة.

خادمة

أسلقت ابتداءئها البيضاء، القطن الجنحي، الستار على ملف الخادمة التي تعرضت للتعذيب من مشغلتها، وقضت بالحبس سنة نافذة، في حق المتهمة وتعويض بردهم رمزي للجمعيات المطالبة بالحق المدني التي أزرّت الخادمة القاصر في محنتها. وكان والد الخادمة وقع تنازلا عن الدعوى لفائدة المشغلة.

هجرة

أوقفت مصالح الأمن بالناظور، أول أمس (الاثنين)، داخل دوار طريفة، جماعة بني بوفغور لإقليم الدريوش، 36 مهاجرا غير شرعي يتحدرون من دول إفريقيا جنوب الصحراء، وكانت السلطات المختصة أبعدت، عشية الأحد الماضي 171 مهاجرا غير قانوني عبر النقط الحدودية البرية بالمنطقة الشرقية.

التقالات

ذكر مصدر مطلع أن المنطقة الأمنية الثانية بالرباط توصلت، في الأشهر الأخيرة، باكثر عدد من طلبات المغادرة والانتقال تقدم بها عناصر أمن يرغبون في تغيير مقرات عملهم، والانتقال نحو مصالح أمنية أخرى. وأرجع المصدر ذاته كثرة طلبات الانتقال إلى ما أسماه «الشطط» الذي يتعرض له رجال أمن بالطابق الثاني بمقر المنطقة الأمنية الثانية، حيث يتلقى عناصر الأمن كل اصناف الإهانة والابتزاز، كما يخضعون لمخارسات أخرى لا علاقة لها بالقيم النبيلة لجهاز الأمن الوطني.

إبعاد

أبعدت المديرية العامة للأمن الوطني، أخيرا، أربعة رجال أمن، أحدهم ضابط في مديرية الأمن العمومي، إلى مدينة الداخلة. وعلمت «الصباح» أن الاثنين المشار إليهم ارتكبوا أخطاء خلال أداء مهامهم تزامنا مع الزيارة الملكية لمدينة البيضاء.

برشيد

كشفت مصادر «الصباح» أن البحث مازال جاريا عن المتهمين الذين نفذوا عملية السطو المسلح على محل لبيع المجوهرات ببرشيد والذي انتهى بإطلاق ثالث ضارصات أصابته إحداهما صاحب المحل وفرار المتهمين بعد ذلك على متن سيارة رباعية الدفع. وعلمت «الصباح» أن المشتبه فيه الوحيد الذي اعتقل يوم السبت الماضي لا علاقة له بالملف، وأطلق سراحه بعد أن أكد الضحية أنه لم يكن ضمن المتهمين اللذين أقتحما محله.

الجمدية

اشتكى منظرئون ومشجعون لشباب المحمدية في ما بينهم خلال مباراة الفريق أمام مولودية وجدة، أول أمس (الاثنين)، ضمن الدورة الثانية لبطولة القسم الثاني لكرة القدم. وتحوّلت المنصة الرئيسية للعب البشير بالمحمدية إلى ساحة للتدافع والسب وتبادل الاتهامات بين والين الرئيس مصطفى أبو فاضل، المنتخب في جمع 12 يوليوز الماضي، وآخرين من صف الرئيس مصطفى الزياتي، المنتخب في جمع 5 غشت الماضي. وانتهت المباراة بفوز مولودية وجدة بهدف لصفر سجلّ تزامنا مع الأحداث التي شهدتها المنصة.

سينما

علمت الصباح أن الشاعر المغربي عبد اللطيف اللعبي، اختير ليكون رئيس لجنة تحكيم المهرجان المتوسطي للفيلم القصير الذي سيقام بطنجة بين 4 و9 أكتوبر المقبل. وفي السياق ذاته، أختيرت 5 أفلام مغربية قصيرة للمشاركة في المسابقة الرسمية هي «الروح النათية» للمخرجة جيهان البصار، و«ندوب» للمهدي السالمي، و«حياة قصيرة» لعلال الفاضلي، و«أبيض وأسود» لمخير عيار و«المحتوة» ليونس الركاب.

الأمانة

عين أحمد الغزالي، رئيس المجلس الإداري لجمعية «الأمانة» للفروض الصغرى، يوسف بنشقرنون مديرا عاما للجمعية، إذ سيتولى مهامه ابتداء من اليوم (الأربعاء) خلفا لجون بول فاكون الذي كان يتولى هذا المنصب بالنيابة. وينشقرنون مهندس حاصل على دبلوم الدراسات المعقفة في الميكانيك وماسنتر في أنظمة الإعلام والتدبير بتولوز، قطع خلال الفترة الممتدة ما بين 1988 و2010 مسارا مهنيا مزدوجا في القطاع البنكي والتأمين، حيث تولى مهام نظيرية وإدارية.

الرضي

اشتغل درك جماعة القصبية بإقليم سيدي سليمان، مساء أول أمس (الاثنين)، سائق شاحنة كبيرة تعمل لفائدة معمل السكر بالقرب من جماعة دار الكداري، تسببت في مقتل مصطفى الرضي، أخ عبد الواحد الرضي، رئيس مجلس النواب والناكيب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، عندما كان يقود سيارة من نوع «اسيا».

نظلة

توفى شاب يبلغ من العمر حوالي 26 سنة، أخيرا، بحي المحاميد بمراكش، إثر سقوطه أثناء أصابته في الرأس ليلفظ أنفاسه في الحال. وكان الضحية عادتا من المسجد بعد أداء صلاة التراويح في وقت تميز بهبوب رياح قوية مصحوبة بالبرد والبرق اقتلعت العديد من الأشجار بمدينة النخيل. وخلف الحادث هلعا في صفوف المصلين وهم يشاهدون الشباب يطارق الحياة تحت النخلة ليتم إجبار عناصر الوقاية المدنية التي عملت على انتشال الجثة ونقلها إلى مستودع الأموات.

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
الكتابة العامة
مديرية الشؤون الإدارية
قسم المشتريات والتزويدات
مصلحة الدراسات التقنية

إعلان عن طلب عروض بالانتقاء المسبق
رقم : 2010/131

الموضوع : رقن معطيات سجلات الحالة المدنية لختلف جهات المملكة المغربية (باستثناء الدار البيضاء الكبرى) (خمسة عشرة حصة).

انظر الصفحة 19